

البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الاقتصادية

م. د. منعم خميس مخلف(*) م. د. أبتها محمد رضا
داود(**)

المقدمة:

يعد البرنامج النووي الإيراني تحدياً لبعض القوى الإقليمية أو الدولية وخياراً إستراتيجياً للبعض الآخر وفي مقدمتها إيران ذاتها، إن هذا البرنامج كانت له آثار على العلاقات الإقليمية والتفاعلات بشقيها التعاوني والتصارعي، وعليه كان للبرنامج النووي الإيراني ردود فعل فكانت هناك جملة من الإجراءات التي اتخذت حياله ولعل أبرزها العقوبات الاقتصادية التي مارستها الدول الغربية عموماً والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص والتي سبقتها حزمة من الحوافر لإيران من أجل التخلي عن برامجها النووية. ونجد هنا حالة التداخل بين ما هو إقليمي وما هو دولي.

وعليه عمدنا إلى تقسيم البحث إلى الآتي:

المبحث الأول: نشأة البرنامج النووي الإيراني.

المبحث الثاني: الدوافع الاقتصادية للبرنامج النووي الإيراني.

المبحث الثالث: الولايات المتحدة الأمريكية والبرنامج النووي الإيراني.

المبحث الرابع: البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الاقتصادية.

المبحث الأول نشأة البرنامج النووي الإيراني

بدأت إيران بنشاطها النووي من خلال التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف الخمسينيات، حيث كانت الولايات المتحدة قد وضعت حينذاك أسس علاقات إستراتيجية وثيقة مع نظام الشاه محمد رضا بهلوي، بعد أن كانت الاستخبارات المركزية الأمريكية قد قضت على ثورة رئيس الوزراء محمد مصدق في آب عام ١٩٥٣، وهو ما دفع الشاه بعد ذلك إلى الاعتماد بقوة على الولايات المتحدة لدعم حكمه، ولمساعدته في تحقيق

(*) تدريسي، كلية الزراعة، جامعة بغداد.

(**) تدريسية، كلية الزراعة، جامعة بغداد.

التنمية والنهضة الشاملة التي كان يطمح إليها، كما ترافق ذلك مع قيام الجانبين بتطوير درجة عالية من التعاون السياسي والاستراتيجي، بحيث أصبح نظام الشاه حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة في حربها الباردة ضد الاتحاد السوفيتي السابق، وهو ما تبلور بوضوح في انضمام إيران إلى حلف بغداد في عام ١٩٥٥^(١).

وجاء التعاون النووي بين إيران والولايات المتحدة من خلال برنامج الذرة من أجل السلام، وهو برنامج كان الرئيس الأمريكي الأسبق دوايت أيزنهاور قد أعلنه في ٨ كانون الأول عام ١٩٥٣، في كلمته أمام الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف إتاحة الطاقة الذرية أمام الاستخدامات السلمية لدول العالم، بحيث لا تستخدم هذه الطاقة في التسليح والدمار فقط، ولكن الأهم من ذلك أن تستخدم في أغراض التنمية وتوليد الطاقة وغير ذلك من الاستخدامات السلمية^(٢).

وبحلول عام ١٩٦٠، وبمساعدة أمريكية أنشأ شاه إيران محمد رضا بهلوي منظمة الطاقة النووية الإيرانية ومركز طهران للبحوث النووية، إلا أن هذا المركز لم يأخذ الدور البحثي المطلوب إلا في عام ١٩٦٧، عندما الحق بجامعة طهران وأشرفت عليه منظمة الطاقة النووية الإيرانية.

وكانت إيران إحدى الدول الرئيسة التي وقعت على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT)^(*) عام ١٩٦٨.

وقد أكدت التقارير السنوية الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التزام الحكومة الإيرانية وبرامجها النووية بمعاهدة حظر الانتشار واستخدام الطاقة الذرية الإيرانية للأغراض السلمية^(٣).

وكان لإحداث مطلع عقد السبعينيات أثر مهم في توجيه وتسارع تطور البرنامج النووي الإيراني، فحرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ بين الدول العربية وإسرائيل، وما تلاها من زيادة كبيرة في أسعار النفط، وفرت لحكومة الشاه موارد مهمة للتنمية الإيرانية. وفي ذلك الوقت استنتجت دراسة لمعهد أبحاث ستانفورد أن إيران سوف تحتاج إلى طاقة كهربائية تصل نحو ٢٠ ألف ميغاواط بحلول العام ١٩٩٠.

ولمواجهة هذه الاحتياجات المتزايدة للطاقة وضعت الخطط من قبل الشاه لبناء ٢٣ محطة قدرة نووية في عموم البلاد بالتعاون مع الولايات المتحدة بحلول العام ٢٠٠٠. ولتبرير هذا التحرك أوضح الشاه رؤيته للأوضاع العالمية في ضوء تزايد الاعتماد على النفط في تصريح له في آذار عام ١٩٧٤^(٤). (البتزل مادة مهمة وأثنى من أن يحرق... ونحن نتوقع انتاج ما يقرب من ٢٣,٠٠٠ ألف ميغاواط من الكهرباء باستخدام المفاعلات النووية وسيكون مفاعل بوشهر أول مفاعل سيزود مدينة شيراز بالطاقة)^(٥). فالطاقة النووية يجب ان تستخدم لأغراض سلمية فهي طاقة نظيفة ويجب الانتباه إلى مسألة إمكانية تحويلها إلى قدرات نووية تستخدم لصنع سلاح نووي ومن ثم تعمل على نشر التقانة النووية وربما وقوعها بيد جماعات غير مسيطر عليها^(٦).

شكل التعاون النووي الاوربي - الإيراني في سبعينيات القرن الماضي دافعاً لتطوير برنامجها النووي، ففي عام ١٩٧٤ أتمت إيران نحو فرنسا لمساعدتها على انشاء محطة للطاقة النووية على ان تحصل الأخيرة على ١٠% من أسهم المحطة، كما طلبت حكومة الشاه مساعدة بشأن المسائل المتعلقة بمعالجة اليورانيوم، كما قدمت ألمانيا الغربية دعماً للبرنامج من خلال الاتفاق على تزويد إيران بمفاعلين للماء الثقيل طاقة كل منهما ١٢٠٠ ميغاواط وأستكمل الاتفاق بعقد لبناء محطة بوشهر النووية وكانت طموحات الشاه أبعد من ذلك عندما وقعت حكومته في تشرين الثاني عام ١٩٧٧ على شراء أربعة مفاعلات اضافية تعمل بالماء الخفيف إذ شجع التعاون الألماني - الإيراني الحكومة الفرنسية بتقديم خبرتها في المجال النووي لإيران من خلال شرائها مفاعلين نوويين والاتفاق على تزويدها بستة مفاعلات أخرى في وقت لاحق وتدريب ٣٥٠ فنياً^(٧).

أوقفت الشركات الأمريكية والاوربية دعمها للنشاط النووي الإيراني بعد قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ بسبب المواقف الجديدة للثورة الإسلامية تجاه الغرب، التي شهدت تراجعاً كبيراً في التوجه النووي من خلال اثناء الاتفاقيات مع الولايات المتحدة، بما فيها الاتفاقيات النووية وإنهاء عمل الشركات، وعلى الرغم من التصريحات التي اطلقتها إيران حول عدم رغبتها في مواصلة البرنامج النووي، إلا أنها كانت مهتمة بمواصلة العمل وبدأت باستئناف العمل في مفاعل بوشهر عام ١٩٨٤^(٨)، التي يعدها بعض المختصين إعادة

أحياء البرنامج النووي، والذي زاد بصورة كبيرة بعد انتهاء الحرب العراقية- الإيرانية وأيضاً بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية، التي كانت من الدوافع التي تجعل إيران تعمل يجد من اجل امتلاك البرنامج النووي، لأسباب تتعلق بسهولة الحصول على المعدات النووية بسبب تفكك الاتحاد السوفيتي، وكذلك طبيعة الوضع الناشئ بعد حرب الخليج الثانية من ضعف العراق وزيادة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة. وعلى الرغم من السعي الأمريكي آنذاك لمنع ايران من مواصلة برنامجها النووي، إلا أن روسيا كانت قد مارست دوراً كبيراً في احياء هذا البرنامج، ومع ذلك فإن النقلة الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني كانت عام ٢٠٠٢^(٨).

إذ نشرت جماعة إيرانية معارضة - وهي المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية- معلومات مفصلة عن منشأتين نوويتين غير معلنتين، وقد تم تشخيص إحدى هاتين المنشأتين، والتي تقع على مقربة من مدينة آراك Arak ، كمصنع لإنتاج الماء الثقيل، وهي المادة الرئيسة التي تستخدم في انواع معينة من مفاعلات البحوث المناسبة تماماً لإنتاج البلوتونيوم الصالح لإنتاج أسلحة نووية . أما الأخرى والتي كانت لا تزال قيد الانشاء قرب مدينة نطانز Natanz ، فقد حددت كمنشأة تقام تحت الأرض لغرض انتاج الوقود النووي وفي كانون الأول عام ٢٠٠٢، نشر معهد العلوم والأرض الدولي المزيد من التفاصيل وصوراً إضافية للمنشأتين مأخوذة من الأقمار الاصطناعية التجارية، وحددت منشأة نطانز على أنها مصنع لتخصيب اليورانيوم بأسلوب الطرد المركزي ومصانع التخصيب بطبيعتها، منشآت مزدوجة الاستخدام فهي يمكن ان تنتج اليورانيوم المنخفض التخصيب والذي يستخدم في صنع وقود مفاعلات الطاقة النووية المدنية أو اليورانيوم العالي التخصيب والذي يستخدم وقوداً للأسلحة النووية^(٩). وفي أوائل عام ٢٠٠٣، وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف الأخرى تحشد قواتها ضد العراق، سعت ايران إلى تقديم طمأنات لتخفيف حدة الشكوك التي تساور العالم بشأن برنامجها النووي^(١٠) إذ رد الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي على الاتهامات الموجهة إلى بلاده بشأن مفاعلاتها النووية، وأصر في خطاب نقله التلفزيون، على أن ايران لا تخطط لصنع مثل هذه الأسلحة: (لقد اكتشفت ايران احتياجات

من اليورانيوم واستخرجت بعضاً منه ... ونحن عازمون على استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية^(١١).

وفي أواخر شباط عام ٢٠٠٣ دعت إيران المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، لزيارة منشأة نطنز ووعدت بأخضاع المنشأة للعمليات التفتيشية التي تجريها وكالته. وفي أواخر الشهر نفسه اقرت إيران أيضاً بأنها قد اخفقت في ابلاغ الوكالة بحصولها عام ١٩٩١ على ١٨٠٠ كيلو غرام من اليورانيوم الطبيعي من الصين، كانت قد استخدمتها في تجارب متنوعة بما في ذلك تحويل اليورانيوم إلى معدن^(١٢).

واتهمت إيران بأنها خرقت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما بعد رفضها التوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار في آذار عام ٢٠٠٣، الذي يسمح لأعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بجولات تفتيش بصورة دورية، بعدها بدأت إيران بسلسلة من المفاوضات مع أعضاء الترويكا الأوربية (فرنسا والمانيا وبريطانيا)، فضلاً عن مفاوضاتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي كانت بصورة متقطعة^(١٣).

في ١٢ تشرين الأول عام ٢٠٠٣، توصلت إيران وأعضاء الترويكا الأوربية إلى اتفاق تقوم إيران بموجبه طوعاً بتعليق كل نشاطات تخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة وحصلت بالمقابل على وعد أوروبي بالمساعدة في تطوير برنامجها النووي للأغراض السلمية^(١٤). بناءً على وثيقة ملحقه بالملف النووي الذي أحيل لمجلس الأمن عن طريق مجموعة الترويكا تضمن تطوير العلاقات التعاونية مع إيران وبدأ الاحترام المتبادل وبناء نوع من الثقة الدولية في الصيغة السلمية للبرنامج النووي الإيراني وتقدم الدعم الإيجابي في بناء مفاعلات جديدة في إيران تعمل بالماء الخفيف فضلاً عن زيادة الاستثمارات الغربية في إيران وأمكانية حصول إيران على الوقود النووي، ونجحت الولايات المتحدة بجعل نصف أعضاء الأمم المتحدة يوافقون على الالتزام بالعقوبات المفروضة على إيران في حالة أخلاها بذلك^(١٥).

في عام ٢٠٠٤ اتهمت إيران بأنها اخلت بشروط تعليق نشاطات التخصيب التي تعود إلى عام ٢٠٠٣ حين قامت بإنتاج اجزاء لاجهزة الطرد المركزي وتجميعها. وفي تشرين الثاني عام ٢٠٠٤ علقت إيران طوعياً النشاطات المتعلقة بدورة الوقود النووي^(١٦).

وفي عام ٢٠٠٥ حصل تغيير في السياسة الإيرانية والبرنامج النووي بفوز الرئيس محمود أحمد نجاد الذي أوقف المفاوضات في آب عام ٢٠٠٥، وعبر نجاد عن سياسته النووية في كلمة القاها في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٧ أيلول عام ٢٠٠٥، الذي أكد على حق إيران في إنتاج دورة الوقود، والتي كانت المفاوضات تدور حولها مقابل تخلي إيران عن ذلك واكتفائها بنسبة تخصيب لا تتجاوز ٥٪، على أن توفر الدول الأوربية إمداد إيران بالوقود ومن الخارج، وإن تشرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع الأنشطة النووية في إيران^(١٧).

وفي آذار عام ٢٠٠٦ منع مفتشي الوكالة الدولية من تفتيش مواقع نووية داخل إيران، وأعلن أستئناف بلاده أنشطة تخصيب اليورانيوم الي كانت قد علقتها مؤقتاً، وهو ما أدى إلى نقل القضية إلى مجلس الأمن^(١٨). وكان للولايات المتحدة موقفاً متشدداً من ذلك وذلك من خلال تشديد العقوبات المفروضة على إيران في مسائل تصدير المواد الداخلة في الصناعة النووية^(١٩).

وكان ذلك جلياً فيما بعد في موقف البنتاغون الأمريكي في تقريره المرفوع للرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٩ والذي تضمن وجوب فرض سلسلة من الإجراءات واتخاذ جملة تدابير لمواجهة تطور البرنامج النووي في المناطق المتوترة وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط والبرنامج النووي الإيراني بشكل خاص^(٢٠).

ويتضح مما سبق قبل الثورة الإسلامية ان هنالك مصالح سياسية واقتصادية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران مما أفضى إلى تحقيق نوع من التعاون النووي بين البلدين من خلال برنامج الذرة من أجل السلام ، وقد حظي البرنامج النووي الإيراني بدعم كبير من قبل الشركات الأمريكية والأوربية والذي توقف بعد قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.

المبحث الثاني الدوافع الاقتصادية للبرنامج النووي الإيراني

تشير الحكومة الإيرانية إلى ان الدافع من امتلاك البرنامج النووي الإيراني هو تأمين ٢٠٪ من طاقتها الكهربائية بواسطة المفاعلات النووية، وذلك لتخفيض استهلاكها من الغاز والنفط، كما أن إيران قد انفقت جزءاً كبيراً من الثروة القومية خلال مدة حكم الشاه على شراء هذه المعدات، لا سيما أن الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد

من معدلات استهلاك الطاقة في إيران. وتشير الحكومة الإيرانية إلى أنها لا تسعى فقط إلى الحد من نسب الزيادة في استهلاك الطاقة، وتوجيهها نحو التصدير من أجل الحصول على العائدات المالية، لا سيما في ظل التآكل المتزايد في القدرات التصديرية الإيرانية من النفط، بسبب العقوبات الأمريكية التي أدت إلى منع إيران من زيادة قدراتها الاستخراجية والانتاجية والتصديرية في مجال النفط والغاز الطبيعي^(٢١).

وفي هذا الشأن يذكر علي لاريجاني (بأن الغرب لا يقبل منا ما كان يقبله من الشاهد قبل عام ١٩٧٩، هذا إلى جانب أننا قدمنا كل ما بوسعنا لطمأنة الغرب من المقاصد النهائية للبرنامج النووي الإيراني فضلاً عن أن لدينا فتوى صادرة عن الإمام الخميني تحرم السلاح النووي والكيميائي وتعتبرهما أسلحة غير شرعية فماذا يريدون أكثر من ذلك)^(٢٢).

وتقول إيران بأنها وزيادة في التطمينات المقدمة للغرب بشأن برنامجها النووي فهي مستعدة لأجراء مزيد من عمليات التفتيش المفاجيء والمراقبة الفورية ومستعدة أيضاً للتصديق على البروتوكول الإضافي والقبول ببعض الإجراءات الشفافة هذا فضلاً عما نقله البرادعي إلى وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس بعد زيارته إلى إيران في ١٠ نيسان عام ٢٠٠٧ عن استعداد إيران لتأخير خططها لتخصيب اليورانيوم خمسة أو ستة أعوام قادمة^(٢٣).

ومع ذلك فإن الدوافع الاقتصادية المشار إليها لا تبدو منطقية عند الغرب فالحللون الغربيون يذهبون إلى أن المفاعلات سوف تكلف إيران مليارات الدولارات بالعملة الصعبة، وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية بالنسبة لدولة مثل إيران تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط والغاز الطبيعي يمكن استغلاله لتوليد الكهرباء بتكلفة لا تتعدى ٢٠.١٨% من تكلفة الكهرباء النووية، فضلاً عن أن إيران ركزت على إنشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة جنوب البلاد بعيداً عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد وهو ما يقلل إمكانية الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية للمدن والمصانع الإيرانية^(٢٤).

ويؤكد الباحثون أن استمرار إيران في برنامجها النووي يحرم المشروعات الأخرى الأكثر ربحية في مجال الوقود الأحفوري من مصادر رأس المال. يرون أيضاً أن سعي إيران

للتوصل إلى الدورة الكاملة للوقود النووي من المحتمل أن يخفض الاستثمارات الأجنبية في مجالات قطاع الطاقة، ويقلل من فرص التبادل التجاري لأيران على المستوى الدولي^(٢٥).

كما أكدوا أن المشكلة التي تعانيها إيران هي ازدياد الطلب على البنزين وليس الطاقة إذ أن الاستهلاك المحلي للبنزين مكلف للغاية مع تزايد عدد السكان، ومن هنا فأن مصانع توليد الطاقة النووية التي تنتج الكهرباء فقط، لن تلبى هذه الحاجة أبداً. وعلى الرغم من ذلك فأن إيران تصر على أن الأمر شأن خاص بها مادام الاستخدام سلمياً تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية^(٢٦).

هذه الدوافع التي تطرحها إيران لا يمكن للولايات المتحدة أن تقبل بها، فهي تخاف من إيران على إسرائيل وعلى مصالحها في نفط الخليج وتدرك أن البرنامج النووي الإيراني، معد لأغراض عسكرية سواء كانت هجومية أم للدفع، وأن تأثيرات امتلاك إيران للسلاح النووي لا تنعكس إقليمياً فحسب بل تؤثر عالمياً، وأن إيران سوف لن تتخلى عن طموحاتها النووية بأي شكل من الأشكال، وأن هذا سوف يشكل تحدياً أمام السياسة الأمريكية في تعاملها مع إيران، خصوصاً وأنّها مستعدة لمواجهة أي تبعات سلبية سواء من المجتمع الدولي أو من الولايات المتحدة، وأن استعدادها أخذ أشكالاً متطورة من قوة الردع لأي هجوم عسكري تقليدي أو نووي. وسوف يكون الخليج العربي ودول المجاورة لإيران أكثر المناطق تأثراً بالتهديد النووي الإيراني^(٢٧).

يقول روبرت جوزيف مساعد وزير الخارجية الأمريكية السابقة كوندليزا رايس: (أن إيران تشكل تهديداً لدول الخليج دون امتلاكها للسلاح النووي، وأن حصولها عليه سيجعلها أكثر جرأة في تحقيق أهدافها الإقليمية، ولهذا تعتمد دول الخليج على الولايات المتحدة بصورة كبيرة كحليف استراتيجي لمواجهة التهديد الإيراني)^(٢٨).

أن منطقة الخليج العربي تعد مصدراً من مصادر الطاقة، وأن عدم الاستقرار في المنطقة أو احتمالية نشوب صراع مسلح، سوف يؤثر على إمدادات الطاقة العالمية^(٢٩)، لذا ربطت الدول الغربية الرأسمالية أمنها القومي بأمن العرض النفطي الذي تحتوي منطقة الخليج على النصيب الأكبر من الاحتياطي العالمي للنفط، وقد نظرت الدول الغربية الصناعية

المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الأمن في منطقة الخليج العربي هو قبل كل شيء أمن النفط .

وفي ضوء الاكتشافات الجديدة ، فإن مجموع الاحتياطي النفطي في المنطقة بلغ نهاية العام ١٩٨٨ بنحو ٨٨ و ٥٣٠ مليار برميل نتيجة اكتشاف آبار جديدة ، ولا سيما في المملكة العربية السعودية ، بلغ ١٤ و ٣ % من الاحتياطي بسبب الدراسات التي قامت بها شركة أرامكو والتوسع الهائل في جميع مناطق السعودية ، وصل إلى أكثر من ٨٠٠ مليار برميل بحلول العام ٢٠٠٠ في حين بلغ إجمالي الاحتياطيات المؤكدة لمنطقة الخليج العربي في العام ٢٠٠٦ إلى ٧٤٣ مليار برميل ، وهذا الارتفاع في حجم الاحتياطي النفطي يؤكد مجددا تحول دول المنطقة ولا سيما الخليجية منها إلى مركز الثقل النفطي العالمي .

وتبلغ نسبة ما تصدره بلدان الخليج العربي المنتجة للنفط نحو ٦٠ و ٦٦ % من مجموع ما يدخل في التجارة الدولية للمادة ، ويبلغ عدد الدول المستوردة لنفط المنطقة نحو ٤٩ دولة من مجموع دول العالم ، تقف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية واليابان والصين والهند في مقدمة هذه الدول ، فضلا عن العجز النفطي والمتزايد الذي تعانيه الدول النفطية الغربية ، والذي سوف يتزايد من نحو ١٩ مليون برميل يوميا في العام ١٩٩٧ إلى ٢٥ مليون برميل يوميا في العام ٢٠١٠ ليصل إلى ٣٠ مليون برميل يوميا في العام ٢٠٢٠ ، ويتوزع هذا العجز بمقدار النصف تقريبا في الولايات المتحدة ، والنصف الآخر في أوروبا الغربية واليابان^(٣٠) يشير جيمس شليسنجر وزير الطاقة الأمريكي الأسبق إلى (أن من يهيمن على حنفية نفط الشرق الأوسط سيكسب قوة تكفي للهيمنة على العالم)^(٣١).

أن الأزمة مع إيران سوف لا تؤثر على امدادات الطاقة الإيرانية فحسب ، بل ستؤثر على منابع و امدادات الطاقة الإقليمية ولا سيما في منطقة الخليج العربي عن طريق تحكمها بمضيق هرمز ومنطقة بحر قزوين بصورة أقل فالوضع الجيواستراتيجي الذي تمثله إيران جعلها متحكمة بمضيق هرمز ، هذا المضيق الذي يعد من أهم مناطق امدادات الطاقة العالمية^(٣٢)

فقد حذر المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران آية الله السيد علي خامنئي عام ٢٠٠٦ ، بأنه إذا قامت الولايات المتحدة أو إسرائيل بمهاجمة إيران ، فإن عمليات نقل الطاقة

ستواجه خطراً حقيقياً، وفي الاتجاه نفسه صرح وزير النفط الإيراني، بأنه إذا تعرضت مصالح إيران للهجوم فإن النفط سيكون أحدى وسائلنا. (٣٣)

يرى مراقبون أن الغرب ربما يتضرر من ارتفاع أسعار النفط في حال تعرضت إيران لحرب تقودها الولايات المتحدة، لكن الضرر الأكبر ستعانيه منطقة الخليج الجارة لإيران، والشرق الأوسط عموماً. (٣٤)

إذاً، فإن الدافع الاساس من امتلاك البرنامج النووي هو تأمين الطاقة الكهربائية حسب وجهة نظر المسؤولين الإيرانيين وليس لاغراض أخرى.

المبحث الثالث الولايات المتحدة الأمريكية والبرنامج النووي الإيراني

لقد فضل الشاه الولايات المتحدة كحليف رئيسي لإيران، منذ تبوئه للعرش في عام ١٩٤١ فقد فضل تنمية المصالح الأمريكية وزيادة تغلغلها في إيران، وجعلها وسيلة لتحقيق غايات داخلية وخارجية. وكان تفضليه للولايات المتحدة كقوة ثالثة نابعاً من كونها قوة عظمى تستند عليها مقاومة ضغوط الدبلوماسية الانكلو-روسية، ولكن بعد ظهور ثنائية أقطاب السياسة الدولية وظهور الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، صار اختيار الشاه واضحاً بصورة متزايدة وكان على إيران أن تلزم جانب الولايات المتحدة وتطورت العلاقة بتوقيع إيران للاتفاقية الإجرائية مع الولايات المتحدة في ٥ آذار ١٩٥٩ بعد أن رفضت إيران عرضاً سوفيتياً لعقد معاهدة سلام لمدة خمسين عاماً، حيث أصر الشاه على رفضها مفضلاً الوقوف الى جانب حلفائه. وفي اتفاقها مع إيران عدت الولايات المتحدة استقلال إيران وسلامتها مسألة (حيوية لمصالحها الوطنية) وقررت الالتزام بـ: (٣٥)

- ١- استمرار تزويد إيران بالمساعدة العسكرية والاقتصادية.
- ٢- أن تقوم بمساعدة إيران في حالة العدوان. فقد نصت الفقرة الأولى على انه: (في حالة العدوان على إيران، فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، تماشياً مع دستور الولايات المتحدة الأمريكية، ستقوم باتخاذ الأجراء المناسب بما فيه استخدام القوات المسلحة، كما اتفق عليه بصورة مشتركة وكما هو مثبت في القرار المشترك لتعزيز السلم والاستقرار في الشرق الوسط، لغرض دعم حكومة إيران حين طلبها). وبالمقابل فقد التزمت إيران بالاستفادة من الدعم لغرض (تعزيز التطور الاقتصادي الفعال).

شهدت العلاقات الأمريكية - الإيرانية منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران، عام ١٩٧٩ ، تغييراً كبيراً نتج عنه أنقطاع في العلاقات بين البلدين^(٣٦) ، نظراً لموقف الولايات المتحدة من الشاه واتهامها بمحاولة إسقاط الثورة ، عندما حدث تقارب بين الولايات المتحدة وإيران عام ١٩٨١، كان بغرض إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في بيروت ، وتحتزن السياسة الأمريكية المعادية لإيران هي أيضاً ما يكفي لرفض أي تقارب . فقد دأبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض على اتباع سياسة الاحتواء المزدوج منذ عام ١٩٩٣ ضد العراق وإيران ، ثم الضغط على أوروبا واليابان والعالم العربي لتقليص تعاونه مع الجمهورية الإسلامية وتقييدهم بشروط . وعلى الرغم من انتهاج إيران سياسة أكثر واقعية في أعوام ١٩٨٩-١٩٩٧ ، في ظل رئاسة هاشمي رفسنجاني وتبني الاتجاه الإصلاحية بقيادة خاتمي منذ عام ١٩٩٧ الرغبة في التقارب مع الولايات المتحدة ، وكذلك تقديم إيران دعماً كبيراً في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب والثناء الأمريكي على هذا الدور^(٣٧) ، إلا أن أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ تعد نقطة التحول الرئيسة في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الإرهاب والدول الداعمة له ، وعلى هذا الأساس جاءت الاستراتيجية الأمريكية من أجل مكافحة الإرهاب بكافة الوسائل، من حيث القضاء على منابعه والدول الداعمة له ، ولهذا شكلت قضية الإرهاب أحد أهم المحددات في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة، ولا سيما ضد الدول التي تمارسه أو تدعم الجماعات الإرهابية ، حيث تتهم الولايات المتحدة الأمريكية إيران بذلك.^(٣٨)

أما المخاذير والقلق اللذان يحكمان النظرة الأمريكية لبرنامج إيران النووي، فتتمثل في خوف أمريكي متزايد من احتمالات سعي إيران لتطوير هذا البرنامج، والعمل على استخدام التقنية النووية في المجال العسكري، وهو ما يجعل واشنطن تخشى من احتلال ميزان القوى لصالح طهران في مواجهة تل أبيب، فضلاً عن القلق الناجم من احتمالات وصول هذه الأسلحة لأيدي جماعات تعتبرها واشنطن إرهابية، وتزدري بتهديدها لأمنها القومي،^(٣٩) وفي هذا الجانب أشارت استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعام ٢٠٠٦ (أن إيران تمثل الخطر الأعظم الذي يهدد الولايات المتحدة الأمريكية). كما أكدت الوثيقة (ان الولايات

المتحدة ملتزمة بابقاء أكثر الأسلحة في العالم خطورة بعيدة عن أيدي أكثر الناس خطورة في العالم^(٤٠).

يرى الأمريكيون أن نجاح إيران في تخصيب اليورانيوم وحيازتها على برنامج نووي سوف يشجع دول المنطقة على دخول مجال الحيازة النووية لاسيما في مجال القدرات النووية السلمية غير البحثية وهو ما ينتج عنه تأثيرات استراتيجية خطيرة في المنطقة لا تقل عن تأثير الأسلحة النووية^(٤١). فالولايات المتحدة الأمريكية تدرك جيداً أن امتلاك عناصر القدرة النووية السلمية لا يعني بالضرورة إن الدولة المالكة لا يمكنها أن تنتج سلاحاً نووياً فهناك متطلبات لاستكمال دورة الوقود النووي وتمثل دورة الوقود النووي بصورتها المتكاملة نسبياً بالآتي:^(٤٢).

١. نشاطات استكشاف وتعدين وتخصيب إلى (درجة منخفضة) اليورانيوم الطبيعي.
 ٢. امتلاك مفاعلات نووية للأبحاث أو تجارية (قوتها) بطاقات مختلفة.
 ٣. امتلاك معامل أو منشآت لمعالجة أو إعادة معالجة (فصل) وقود المفاعل النووي.
 ٤. امتلاك مرافق وتسهيلات لتخصيب اليورانيوم إلى درجة معينة منخفضة ومرتفعة.
 ٥. توافر تسهيلات مكاملة للحصول على الماء الثقيل/ الخفيف ودفن النفايات النووية.
- إذ أن الإدارة الأمريكية تجد ثمة شك دائم تجاه أي تحركات تقوم بها أي دولة في اتجاه نووي لمنع أي دولة أو قوى من تحويل برامجها النووية السلمية إلى برامج تسليحية^(٤٣). ويكون ذلك بوسائل متعددة تعتمد الرقابة والتفتيش والتحقيق التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بواسطة مفتشيها.

ويتزايد القلق الأمريكي من خلال رؤيتها لإيران على أنها ما زالت تمثل تهديداً إيديولوجياً وعائقاً ثقافياً أمام انتشار القيم الأمريكية في المنطقة، كما تشارك الولايات المتحدة (إسرائيل) في اعتبار إيران ما تزال القوة الوحيدة الإقليمية في المنطقة، بعد احتلال العراق التي يمكن أن تشكل تهديداً للأمن (الإسرائيلي) والمصالح الأمريكية^(٤٤).

يرى الإسرائيليون في البرنامج النووي الإيراني كسراً لأحتكارهم القوة النووية في المنطقة وقت السلم، وخطراً وجودياً عليهم في وقت الحرب.

أما الأمريكيون فيرون أن البرنامج النووي الإيراني سيغير المعادلة الاستراتيجية السائدة اليوم في الخليج والشرق الأوسط تغييراً عميقاً ، يسحب البساط من تحت العملاق الأمريكي المخيم بضلاله على المنطقة منذ سبعة عقود.^(٤٥)

وفي هذا الصدد اشار توم دويللي نائب الرئيس التنفيذي (مشروع لأجل قرن امريكي جديد بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ الى (أن سبب الاعتراض الأمريكي على حيازة ايران السلاح النووي يأتي من أن ايران - النووية ستكون قادرة على اعاقه طموحات الولايات المتحدة لأستكمال سيطرتها على منطقة الشرق الاوسط، أن مشروع السيطرة هذا هو ما تطلق عليه الادارة الأمريكية تسمية (مشروع تغيير الشرق الاوسط) او (ولادة شرق وسط جديد)، متناغم ومتوافق مع المصالح الأمريكية)^(٤٦).

استمرت الولايات المتحدة الأمريكية بمواصلة الضغوط على ايران من أجل التخلي عن برنامجها النووي وتمثلت هذه الضغوط بأتجاهين:^(٤٧)

الاتجاه الأول: الضغط على شركاء ايران لغرض ايقاف التعاون النووي بينهم وبين ايران ، سيما الدول التي تقدم الدعم الى البرنامج النووي الإيراني وبالاخص كل من روسيا والصين .

الاتجاه الثاني: عن طريق الضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنية بالمراقبة والتفتيش بشأن الأنشطة النووية ، اذ اتهمت الوكالة الدولية ايران بثلاثة اتهامات رئيسية: الاول: ان ايران لم تراع الشفافية المطلوبة بشأن الكشف عن كل انشطتها النووية ، والاتهام الثاني: كما اعلنه محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن قيام ايران بشراء مواد نووية من السوق السوداء ، والاتهام الثالث والأخير: كان بشأن بقايا اليورانيوم المشع الذي تم العثور عليه في بعض العينات التي أخذت من منشآت نووية، ولذا قرر الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) انتهاج سياسة جديدة تجاه ايران ، اذ وصف اوباما في خطابه ايران بـ (الجمهورية الاسلامية) بدلاً من الحديث عن النظام الإيراني، بل وأكثر من ذلك ، فقد قوبلت تصريحات ايران المتشددة على المبادرة الأمريكية بلهجة غير مألوفة في الخطاب الرسمي الأمريكي أن هناك عدداً من المصالح الأمريكية

هي التي دفعت الادارة الأمريكية الجديدة لتغيير خطابها الرسمي تجاه ايران ، وتتركز هذه المصالح في عدد من الملفات أهمها الملف الافغاني والملف العراقي^(٤٨).

وبناءً على ذلك ان امتلاك ايران للبرنامج النووي يؤدي إلى اعادة ميزان القوى لصالح ايران مما يُعدّ تحديداً لأمن اسرائيل والمصالح الامريكية في منطقة الشرق الاوسط.

المبحث الرابع البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الاقتصادية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية اولى الدول التي قامت بفرض عقوبات اقتصادية على ايران عام ١٩٨٠ على خلفية احداث السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز بعض الرهائن الامريكان. وتضمنت هذه العقوبات تجريد بعض الأرصدة ، ومنع المعاملات التجارية بين البلدين، وكذلك منع الشركات الأمريكية من الاستثمار في ايران ، بل فرض غرامات على الشركات الأمريكية التي تخالف قانون حظر التعامل مع ايران. الا ان الواقع شهد تضرر الشركات الأمريكية من هذه العقوبات ، حيث حلت مكانها شركات اوربية وصينية وماليزية واستفادت من الاستثمار في قطاع النفط الإيراني^(٤٩).

تتفاوت مبررات فرض العقوبات الاقتصادية على ايران ، فالعقوبات احادية الجانب لا سيما من طرف الولايات المتحدة الأمريكية كانت دائماً مرتبطة بالتدهور الذي اصاب علاقات البلدين بعد سقوط النظام الملكي في ايران، وازمة الرهائن الأمريكية التي اعقبت ذلك. ولم تتغير سياسة واشنطن في معاقبة ايران اقتصادياً^(٥٠) اذ اصدر الرئيس الامريكي الاسبق بيل كلينتون في عام ١٩٩٥ قراراً بفرض مقاطعة تجارية شاملة ضد ايران في محاولة لاجبارها على تغيير موقفها السياسي^(٥١).

وفي عام ١٩٩٥ ايضاً اقر الكونغرس قانون عقوبات ايران وليبيا الذي يقضي بان تفرض الحكومة الأمريكية عقوبات على الشركات الاجنبية التي تستثمر أكثر من ٢٠ مليون دولار سنوياً في قطاع الطاقة الإيراني .

وتم تمديده خمس سنوات في ايلول عام ٢٠٠٦. ولم تعاقب أي شركة اجنبية. وألغت الولايات المتحدة تطبيق قانون عقوبات ايران وليبيا على ليبيا في عام ٢٠٠٤^(٥٢).

وفي تشرين الاول عام ٢٠٠٧ فرضت واشنطن عقوبات على بنك ملي وبنك ملت وبنك صادرات ايران ووصفت الحرس الثوري الإيراني بأنه ينتهك حظر انتشار اسلحة الدمار

الشامل. وبعد ذلك بعامين أي في تشرين الأول عام ٢٠٠٩ فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات أيضاً على بنك في ماليزيا ورئيسه.

وفي نهاية تشرين الأول عام ٢٠٠٩ أصدر الرئيس الأمريكي باراك أوباما قانوناً جديداً لمعاقبة شركات النفط الأجنبية التي تصدر البنزين إلى إيران وهذه هي المرة الأولى التي يفرض فيها الكونغرس عقوبات اقتصادية على إيران للاحتجاج على برنامجها النووي. ويمنع القانون الجديد وزارة الطاقة الأمريكية من أن تمنح شركات عقوداً لنقل النفط الخام لزيادة احتياطي النفط الاستراتيجي الأمريكي إذا باعت هذه الشركات أو نقلت البنزين إلى إيران.^(٥٣)

أما العقوبات الامنية والاورية فهي مرتبطة بمسارات الملف النووي الإيراني ، اذ أصدر مجلس الامن وبدعم من الترويكما بعد رفض ايران تعليق برنامجها لتخصيب اليورانيوم القرار ١٧٣٧ في ٢٣ كانون الاول ٢٠٠٦ تضمن فرض عقوبات شملت المواد النووية الحساسة وأصولاً مالية لذوي العلاقة بالبرنامج من الافراد والشركات وفي اذار من عام ٢٠٠٧ صدر القرار الثاني ١٧٤٧ ليضيف المزيد من العقوبات شملت قطاع الصناعة والاسلحة والصواريخ ووسعت دائرة العقوبات في قطاع الشركات لتبلغ ٢٨ شركة وفرد ومؤسسة أما في اذار عام ٢٠٠٨ فقد صدر قرار مجلس الامن ١٨٠٣ الذي وسع من نوعية العقوبات لتشمل قيوداً على السفر وسلعاً وتقنيات تصلح للاستخدامات المدنية والعسكرية وارتفعت العقوبات لتصل عدد الشركات الى ٥٣ شركة. وفي حزيران عام ٢٠١٠ صدر القرار ١٩٢٩ ليفرض عقوبات واجراءات فردية على اشخاص معينين وكيانات محددة كما جرى تشكيل فريق من الخبراء لمتابعة تطورات الملف .

ووجدت دول الاتحاد بالعقوبات بوصفها الطريقة التي تستطيع ان تفعل فعلها فالواردات الاورية من ايران تراجعت ما بين عام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ بنسبة ٤٥% والصادرات بنسبة ٥٩% . ورأت دول الترويكما بأن الوضع تغير بعد فرض العقوبات ولم تكن تتوقع الحكومة الايرانية تداعياتها على الاقتصاد الإيراني إلا أنها ظلت مصرة باستكمال البرنامج^(٥٤).

وفي هذا الصدد حذر حسن روحاني الامين العام السابق لمجلس الامن الوطني من تنامي العزلة الدولية المفروضة على البلاد مصرحاً ان العقوبات الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على ايران^(٥٥).

صعدت إيران من لهجتها إزاء العقوبات الأوروبية ففي تموز عام ٢٠١٠ حذر رئيس الجمهورية الإيرانية محمود أحمددي نجاد الدول الأوروبية من تبني عقوبات جديدة ضد إيران مؤكداً بأن بلاده سترد على أي عمل عدائي كما أن جميع الدول التي تقف مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد بلاده بأنها دول أعداء يستدعي الرد عليها وهاجم الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي عدها بأنها تفضل العداء وليس التعاون^(٥٦).

وبعد اصدار الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرها بتاريخ ٨ تشرين الثاني عام ٢٠١١ حول البرنامج النووي الإيراني والذي أكدت فيه (بان إيران مستمرة في برنامجها العسكري . جرت محادثات في كانون الثاني من عام ٢٠١١ في اسطنبول ٦+١) فرنسا بريطانيا ألمانيا روسيا الولايات المتحدة الأمريكية الصين إلا انها كانت مخيبة للأمال فمن جانبها شددت الحكومة الإيرانية بأن لن تكون هناك تغييرات جوهرية ولن تقدم تنازلات للطبيعة السلمية للبرنامج .

خلال اجتماع وزراء خارجية الدول الأوروبية في بروكسل في ١ كانون الاول عام ٢٠١١ جرى اضافة عقوبات جديدة على ١٨٠ كياناً إيرانياً وفرداً الى قوائم من ثم تجميد أرصدهم وفرض قيود على سفرهم الى دول الاتحاد الأوروبي بسبب عدم تعاون إيران على صعيد برنامجها^(٥٧).

في تموز عام ٢٠١٢ فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات على شراء النفط الخام الإيراني ويمثل ذلك منعطفاً كبيراً في مسلسل الحصار الغربي ضد إيران، إذ أنخفض سعر النفط في السوق العالمية مباشرة بعد إقرار هذه العقوبات، وكذلك ارتفعت أسعار المواد الأساسية في السوق الداخلية الإيرانية بشكل كبير ، وفقد الريال الإيراني في عام ٢٠١٢ نحو ٨٠% من قيمته أمام الدولار الأمريكي ، مما دفع رئيس البنك المركزي الإيراني إلى وصف العقوبات الغربية بـ (الحرب المعلنة على الاقتصاد الإيراني).

كما قدر صندوق النقد الدولي تراجع الناتج الداخلي الإيراني عام ٢٠١٢ بنسبة ٠,09% وارتفاع البطالة بنسبة ٢٥% بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ وعلى المستوى الصناعي تراجع إنتاج صناعة السيارات بنسبة ٤٢% بعد انسحاب شركة (بيجو) الفرنسية من السوق الإيرانية وأضطر الإيرانيون إلى رفع حجم وارداتهم بنسبة ٣٠% مقارنة بعام ٢٠١١ بقيمة ١٩٩,5%

مليون دولار ، وقد مثلت صادرات الحبوب الأمريكية إلى إيران ما قيمته 2, ٨٩% مليون دولار.(٥٨)

أن العقوبات الاقتصادية الدولية تعد من أهم وسائل الضغط والحصار ، وتعمل الولايات المتحدة بصورة كبيرة على توسيع العقوبات الدولية وإصدار قرارات من مجلس الأمن من أجل تشديد العزلة بكل أنواعها. إذ استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية توظيف البرنامج النووي الإيراني سياسياً وإعلامياً أمام المجتمع الدولي ، لتبرير سياستها من أجل مواجهة الخطر والتهديد الإيراني ، فقد شكل هذا البرنامج محوراً لوسائل الضغط الاعلامية والقانونية والدبلوماسية ، التي استخدمتها الولايات المتحدة أمام المجتمع الدولي والمنظمات الدولية للتعامل مع إيران من أجل الدعم الأمريكي وفرض المزيد من العزلة عليها(٥٩).

إن هذه التدابير الاقتصادية والسياسية والعلمية من أهم الوسائل في سبيل السيطرة على البرامج النووية، أي يجب ان تكون هناك حزمة من نظام الحوافز والعقوبات(٦٠) بغية تحقيق الهدف الاسمي ألا وهو التخلي عن البرامج النووية العسكرية.

الخاتمة

إن أهم النتائج التي تم التوصل إليها :

١. قبل الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ تعد الولايات المتحدة الأمريكية حليفاً استراتيجياً لإيران منذ بداية الخمسينيات . ولم يقتصر التعاون ما بين البلدين على المستويين السياسي والاقتصادي وإنما تعدى إلى حد التعاون في مجال الطاقة الذرية للأغراض السلمية. وكانت إيران إحدى الدول التي وقعت على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨.

٢. أدى عدم التزام إيران لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، ولا سيما بعد رفضها التوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار عام ٢٠٠٣، إلى إجراء سلسلة من المفاوضات مع أعضاء الترويكا الأوروبية، فضلاً عن مفاوضاتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل اقناع إيران عن التخلي أو تعليق برنامجها النووي.

٣. في عام ٢٠٠٦ مُنِع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تفتيش مواقع نووية الأمر الذي أدى نقل القضية إلى مجلس الأمن وفرض العديد من العقوبات من قبل الدول

الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص. والتي أثرت سلباً على الاقتصاد الإيراني إذ أنخفضت نسبة الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة وما نتج عن ذلك من ارتفاع نسبة البطالة وتراجع مستوى النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة الواردات الأوربية من إيران... الخ.

ويبدو ان أثر العقوبات الاقتصادية واضحة على الاقتصاد الإيراني ومع ذلك تصر إيران على مواصلة برنامجها النووي السلمي.

٤. إن الولايات المتحدة الأمريكية ترى في إيران قوة إقليمية من المحتمل ان تكون منافساً قوياً لها في حال امتلاكها للأسلحة النووية ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، لذا حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تشديد العقوبات على إيران وفرض المزيد من العزلة الدولية والتي تُعد إحدى وسائل الضغط للتخلي عن برنامجها النووي بدلاً من توجيه ضربة عسكرية.

٥. حاولت الإدارة الأمريكية برئاسة باراك أوباما من تغيير سياستها تجاه إيران من أجل الحفاظ على مصالحها والتي تكمن في العديد من الملفات الآتية الذكر لينتهي الأمر بالتوصل الى اتفاق بين إيران ودول ١+٥ الأخير الذي يعطي الحق لإيران بالوصول الى مستوى معين من مستويات تخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية مع وجود رقابة الوكالة الدولية وتخفيف العقوبات عليها.

(١) أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٣) عُرِضَتْ معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية للتوقيع في ١ تموز ١٩٦٨ ودخلت حيز التنفيذ في ٥ آذار ١٩٧٠، ووفقاً للمعاهدة، فإن الدول التي صُنِّعت وفجرت سلاحاً نووياً قبل ١ كانون الثاني ١٩٦٧ هي فقط الدول المعترف بها دولاً نووية. وبحسب هذا التعريف، فإن الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة هي الدول النووية الأطراف في معاهدة حظر الانتشار. ينظر ذلك في: شانون ن. كايل، حظر الأسلحة النووية والحد من انتشارها في السلاح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٧٠٧.

(٣) عمر سعد خالد الزهيري، أثر البرنامج النووي الإيراني في العلاقات الأمريكية. الإيرانية حقبة ما بعد الحرب الباردة،

رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٠، ص ٥١.

(٤) ستار جبار غلاي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٨٣.

- (٥) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٨٣.
- (٦) ينظر على سبيل المثال : حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح، المجلد الثاني عشر ١٩٨٧، نيويورك، الأمم المتحدة، إدارة شؤون نزع السلاح، ١٩٨٨، ص ٢٩١.
- (٧) عامر كامل أحمد، موقف الترويكات الأوروبية من البرنامج النووي الإيراني، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٠، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ٦٣.
- (٨*) كان ذلك بمساعدة المانية غربية وأرجنتينية وإلى حد ما صينية وهذا ما شكل قلقاً مستمراً للولايات المتحدة الأمريكية.
- ينظر ذلك في : انطوني كورد سمان، أنتشار اسلحة الدمار الشامل في كوريا الشمالية وإيران والعراق، ترجمة: عبد الوهاب القصاب، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٥٧، ٥٨.
- (٨) بهاء عدنان السعيري، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١، ط ١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٨٠.
- (٩) جاري سامور، مواجهة التحدي النووي الإيراني، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط ١، ابو ظبي، ٢٠٠٦، ص ٦.
- (١٠) جاري سامور، مصدر سابق، ص ٦.
- (١١) نقلاً عن: جيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة الأمريكية في اعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة: سعيد العظم، ط ١، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٢٤.
- (١٢) جاري سامور، مصدر سابق، ص ٧.
- (١٣) بهاء عدنان السعيري، مصدر سابق، ص ١٨٠.
- (١٤) طلال عتريسي، النتائج والتداعيات الإيرانية، في ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٤٤١.
- (١٥) منعم خميس مخلف، قوى التغيير العالمية وأثرها في ضبط الانتشار النووي . التغير في الهيكلية الدولية إنموذجاً، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٠، ص ٢٤٠؛ وكذلك ينظر: زينب عبد العظيم، الموقف النووي في الشرق الأوسط في اوائل القرن الحادي والعشرين، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٥٦.
- (١٦) جورج بيروفيش، البرنامج النووي الإيراني بعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية عام ٢٠٠٥، في البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات، ط ١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص ٥١.
- (١٧) بهاء عدنان السعيري، مصدر سابق، ص ١٨١.
- (١٨) ايمان احمد رجب، النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠م، ص ٣٠٣.
- (19) Kritivas Mukherjee , U.S . atomic firms try to break Iran nuclear Logiam , Rutters. com, 18 January . 2009 , P3.
- (٢٠) ينظر تفصيلاً :

David Wood, pentagon drifting from nuclear deterrence , Nucleur. No. cow , Russian Nucleer Non – proliferation Site p.I.

(٢١) سمرند عبد الستار العبيدي، إيران وأوروبا والملف النووي الإيراني، الملف السياسي، العدد ٩٨، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ٩

(٢٢) نقلاً عن : سمرند عبد الستار العبيدي ، العلاقات الأمريكية . الإيرانية مخاطر التصعيد وأحتمالات المواجهة، مجلة المرصد الدولي، العدد ١٧، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ١١٥ .

(٢٣) سمرند عبد الستار العبيدي، العلاقات الأمريكية . الإيرانية مخاطر التصعيد واحتمالات المواجهة، مصدر سابق، ص ١١٥

(٢٤) أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني : التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية، الشبكة الدولية للمعلومات على الموقع <http://digital.ahram.org.eg/>

(٢٥) نور عبد الآله عجرش ، البرنامج النووي الإيراني والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٧، ص ٢٣٩ .

(٢٦) عمر سعد خالد الزهيري، مصدر سابق ، ص ١١٤ .

(٢٧) بهاء عدنان السعيري، مصدر سابق ، ص ١٨٤ .

(٢٨) نقلاً عن : بهاء عدنان السعيري ، مصدر سابق ، ص ١٨٤ .

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ١٨٤ .

(٣٠) فكرت نامق عبد الفتاح ، عبد الجبار كريم الزويني ، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢، ص ٦٤

(٣١) نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص ٦٥ .

(٣٢) بهاء عدنان السعيري ، مصدر سابق ، ص ١٨٨

(٣٣) نقلاً عن : بهاء عدنان السعيري ، مصدر سابق ، ص ١٨٩

(٣٤) ستار جبار علاوي، مصدر سابق ، ص ١٤٩

(٣٥) – ستار جبار علاوي ، مصدر سابق ، ص ٢٧٢

(٣٦) فكرت نامق عبد الفتاح ، عبد الجبار كريم الزويني ، مصدر سابق ، ص ٣٢٣

(٣٧) نور عبد الآله عجرش ، مصدر سابق ، ص ٢٧٥

(٣٨) بهاء عدنان السعيري ، مصدر سابق ، ص ١٧١

(٣٩) نور عبد الآله عجرش ، مصدر سابق ، ص ٢٧٨

(٤٠) نقلاً عن : سكوت ريتز ، استهداف إيران ، ترجمة : أمين الأيوبي ، ط١ ، الدار العربية للعلوم – ناشرون بيروت ، ٢٠٠٧، ص ٢٦٤

(٤١) سليم كاطع علي ، الموقف الأمريكي من طموحات إيران الإقليمية (صراع أم تنافس) ، مجلة المرصد الدولي ، العدد ٧٥، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٣

(٤٣) منعم خميس مخلف، مصدر سابق، ص ١٤، وكذلك ينظر: محمد عبد السلام ، القدرات النووية، شبكة من المقولات المربكة في العلاقات الدولية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والأستراتيجية، القاهرة، ص ١٤ .

(^{٤٣}) Henry D. Sokolski, Taming The next Set of strategic weapons Threat, washing Ton , strateg Studies institute , 2006, P: 41.

(^{٤٤}) نور عبد الآله عجرش ، مصدر سابق ، ص ٢٧٨

(^{٤٥}) محمد بن المختار الشنقيطي ، البرنامج النووي الإيراني على مفترق طرق ، الشبكة الدولية للمعلومات على الموقع :

[http://www. Aljazeera . net](http://www.Aljazeera.net)

(^{٤٦}) نقلاً عن : فنسان الغريب ، مأزق الامبراطورية الامريكية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ،

ص ٢٩٦

(^{٤٧}) فكرت نامق عبد الفتاح ، عبد الجبار كريم الزويني ، مصدر سابق ، ص ٣٥٣

(^{٤٨}) فكرت نامق عبد الفتاح ، عبد الجبار كريم الزويني، المصدر السابق، ص ٣٥٤

(^{٤٩}) عبد الحافظ الصاوي ، الملامح العامة لأداء الاقتصاد الإيراني ، الشبكة الدولية للمعلومات على الموقع : [http :](http://www. Aljazeera.net)

[// Aljazeera. net](http://www. Aljazeera.net)

(^{٥٠}) فواز نرجس ، السياسة الامريكية تجاه العرب كيف تصنع ومن يصنعها ، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت

، ٢٠٠٠، ص ٨٥ ،

(^{٥١}) محجوب الزويري ، العقوبات الجديدة على إيران : التأثيرات والتداعيات ، الشبكة الدولية للمعلومات على

الموقع : [http :// studies . aljazeera . net](http://studies.aljazeera.net)

(^{٥٢}) وديع طوروس ، الحصار الاقتصادي ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ٤٠

(^{٥٣}) المصدر نفسه ، ص ٤٠

(^{٥٤}) عامر كامل احمد ، مصدر سابق ، ص ٦٧

(^{٥٥}) نقلاً عن : وديع طوروس ، مصدر سابق ، ص ٤٢

(^{٥٦}) عامر كامل احمد ، مصدر سابق ، ص ٦٩

(^{٥٧}) عامر كامل احمد ، مصدر سابق ، ص ٧٠

(^{٥٨}) نقلاً عن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، تأثير العقوبات الاقتصادية الغربية ضد إيران وأبعادها ، ٢٤

أكتوبر ٢٠١٢ ، الشبكة الدولية للمعلومات على الموقع <http://www.dohainstitute.or>

(^{٥٩}) بهاء عدنان السعيري ، مصدر سابق ، ص ١٣٧

(^{٦١}) ينظر: تقرير الامين العام للأمم المتحدة، التدابير الفعالة التي يمكن التحقق منها والكفيلة بتنسيير انشاء منطقة

خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط، منشورات الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٦، ص ٣.
